الفصل الأول

التعليم بوابة التقدم

الفصل الأول

التعليم بوابة التقدم

لم يعد القرن الحادى والعشرون تاريخا بعيد المنال ، فنحن بالفعل على مشارف القرن الجديد أو الألفية الثالثة من تاريخ البشرية . ولعل ما يجب أن يشغل بالنا اليوم فى عالمنا العربى الذى فقد الصدارة ، ويكاد أن يفقد الكيان والإرادة ، بدلا من حساب الشهور والأيام المتبقية على حلول القرن المرتقب هو أن نعيد حساباتنا حول الخطط والإمكانات التى أُعددناها لاقتحام الألفية الثالثة من موقع المتقدمين .

ومصر مهد الحضارات ، تتحفز الآن لنهضة شاملة فى جميع المجالات ، تزكيها روح الانتماء ، ومشاعر الاعتداد بالماضى ، والثقة فى المستقبل ، كما تستعد للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، من بوابة المتفوقين . فلا يعقل أن تكون أول دولة فى التاريخ – وهى رائدة الفكر والفن والعلم والحضارة – فى عداد المتخلفين عن ركب الحضارة والتقدم ، واستيعاب مفاهيم العصر وأنماطه الجديدة ، فى عالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية هائلة ، فى المعلومات والإلكترونيات والحاسبات والاتصالات ، تزيد بها ومعها الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا وعمقا . فقد أصبح من يملك ناصية العلم والتكنولوجيا والمعلومات هو من له حق البقاء ، الأمر الذى يحتم علينا ، أن نسابق الزمن ، ونضاعف الجهد ، حتى تدخل مصر القرن الجديد فى زمرة من لهم فرصة البقاء بين الأقوياء ، وحق

الانتساب لهذه الصفوة ، خاصة وأن العالم المتقدم لن ينتظرنا حتى نلحق به ، ولن يمد يده إلينا طواعية واختيارًا ، **لتزداد الصفوة واحدا بنا** . إن علينا انتزاع حق الانتساب ، والانخراط فى العالم المتقدم ، بالجهد ، والعزيمة والإصرار ، واستيعاب آليات التقدم ، وإحداث نقلة نوعية للحياة على أرض مصر ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال التعليم المتميز.

إن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل فى أى منطقة من العالم ، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم ، وأن كل الدول التى تقدمت – بما فيها النمور الآسيوية – تقدمت من بوابة التعليم ، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى أولوية برامجها وسياستها .

ومما لا شك فيه – أيضا – أن جوهر الصراع العالمى هو سباق فى تطوير التعليم ، وأن حقيقة التنافس الذى يجرى فى العالم هو تنافس تعليمى . وأنا شخصيا من المؤمنين بهذه المقولة التى قالها الرئيس محمد حسنى مبارك فى صيف عام ١٩٩٣م ، كما أننى من المؤمنين بأهمية التعليم كضمان لدخول مصر القرن الحادى والعشرين ، واحتلال مكانة تليق باسمها.

إن التعليم يتحمل مسئولية هائلة فى تحقيق التنمية التى نرجوها ، التنمية الشاملة ، التنمية بمعناها الواسع التى تشمل كل نواحى الحياة ، التنمية البشرية بكل ما تحتويه من اكتشاف ، ورعاية ، وتدعيم ، وتعظيم ، للقوى البشرية ، وللخبرات والقدرات التى يمتلكها الإنسان ، وتوجيهها بما يخدم هذا الإنسان نفسه ، وفى إطار المجتمع الذى يعيش فيه ، كما تشمل التنمية كذلك ، التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وكل ما يدعم نواحى

أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة . وإذا نظرنا إلى التجارب الإنسانية الناجحة التى تمت فى العقود الماضية ، والتى حققت تقدما ملموسا ومحسوبا فى كافة هذه المجالات شرقا وغربا ، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

فالصراع فى العالم اليوم هو سباق فى التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية . فالجوهر هو صراع تعليمى ؛ لأن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة فى النمو الاقتصادى والقوى العسكرية أو السياسية نجحت فى هذا التقدم من باب التعليم .

هذا الموضوع نجده أمامنا فى مقولات شهيرة ، وفى تجارب محددة ، أتذكر منها قول المؤرخ العالمى المشهور « أرنولد توينبى » : « إن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة » ، ونفس المقولة لأستاذ أمريكى كبير « بول كينيدى » فى كتاب حديث له بعنوان « الاستعداد للقرن الحادى والعشرين » ، حيث خلص فيه إلى أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لمقابلة تحديات القرن الحادى والعشرين .

وإذا نظرنا إلى الدول الكبرى التى تتصارع على القمة اليوم ، نجدها تطور من نظم تعليمها ، وتحاول أن تدرس نظم التعليم الأخرى الموجودة فى الدول المنافسة ، وتوجه معظم جهودها لتطوير التعليم . واليابان خير مثال على ذلك ، فبعد ضربها بالقنابل الذرية ، وخساراتها الفادحة فى الحرب العالمية الثانية ، قامت بتوجيه كل اهتمامها للتعليم ، وخصصت ثلثى استثماراتها له ، واستطاعت أن تحقق معجزة اقتصادية بلغت ذروتها فى الثمانينات ، أى أنها فى حوالى (٤٠) أربعين سنة أصبحت العملاق

الاقتصادى المبهر فى العالم .

وها هى سنغافورة ، البلد الصغير ، تؤكد تجربتها أهميةَ التعليم فى التنمية ، والذى عن طريقه استطاع دخلها القومى أن يتعدى (٢٠) عشرين ألف دولار للفرد فى السنوات الأخيرة .

وتشهد على هذا – أيضا – تايوان ، وكوريا الجنوبية ، وتجربتهما الرائدة فى النهوض بالتعليم ، وبالتالى التنمية الشاملة فيهما . حيث كانت كوريا الجنوبية فى بداية الستينات فى ظروف أكثر سوءًا من ظروف مصر ، وكانت نسبة التعليم العالى فيها لا تزيد على ٦٪ ، ومع هذا فقد شهدت فيها التسعينات نموا اقتصاديا قدره ٨,٥٪ لسنوات متتالية ، فى الوقت نفسه ارتفعت نسبة التعليم العالى فيها إلى ٣٩٪ . ولقد تكررت هذه التجربة فى دول عديدة ، وفى ظروف مختلفة .

وبالنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على الطرف الآخر ، فإننا نجد أنه عندما أطلق الاتحاد السوفيتى السابق أول قمر صناعى عام ١٩٥٧م ، قامت الدنيا ولم تقعد فى أمريكا من أجل اللحاق بالاتحاد السوفيتى ، ولم تذهب أمريكا إلى مصانع الصواريخ ، ولا إلى الصناعات الحربية ، بل شرعت تدرُس منهج الرياضيات والعلوم للتعليم الأساسى فى روسيا ، وكان التطوير فى هذه المناهج هو المدخل الذى مهد لانتصار أمريكا المذهل فى هذا السباق .

وفى عام ١٩٨٣م ، أحس الرئيس الأمريكى السابق « ريجان » أن الين اليابانى استطاع السيطرة على السوق العالمية ، فقامت قيامة أمريكا ، وأصدرت تقريرها الشهير **أمة فى خطر** ، واهتموا مرة أخرى بالتعليم الأساسى وبصفة خاصة الرياضيات والعلوم .

ثم تابع الرئيس السابق « بوش » اهتمامه بالتعليم ، وكان برنامج أمة تتعلم ليوضح أهمية التعليم لأمريكا ، حتى يواصل الأمريكيون التفوق فى جميع المجالات . كذلك ، فقد اعتمد الرئيس « كلينتون » فى برنامجه الانتخابى على نقد سياسة من سبقوه فى التعليم ، وفى خطاب له استغرق (٦٠) ستين دقيقة ، كان تأكيده فى الجزء الأكبر منه على التعليم ، مشيرا إلى أنه سيقود حملة مقدسة لتطوير التعليم ، وأن التعليم سوف يحتل المكانة الأولى فى برنامج حكومته ، كما أكد على أن التعليم يشكل بعدا أساسيا لأمن أمريكا القومى .

وفى إنجلترا ، فإن « تونى بلير » رئيس حزب العمال فى بريطانيا – والذى حقق نجاحا ساحقا فى الانتخابات الأخيرة ، وقام بتشكيل الحكومة البريطانية الجديدة – ظل طوال حملته الانتخابية وفى مؤتمرات الحزب يردد : تسألوننى عن الأولوية فى برنامج الحكومة ، إنه التعليم ، التعليم ، التعليم .

ونحن – إلى عهد قريب – كنا نرى أن التعليم الأساسى هو مرحلة التعليم الابتدائى ، ثم امتد ليشملَ التعليم فى المرحلة الإعدادية . وجاء وقت كان يقابل بالتقدير مجرد الحصول على الشهادة الابتدائية ، ثم أصبحت الكفاءة بعد ذلك ، ثم حلت محلها التوجيهية ، ثم بعد هذا الجامعة . والآن أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون – صراحة – أن التعليم الأساسى فيها هو التعليم الجامعى ، وآخرهم كان الرئيس الأمريكى « كلينتون » الذى قال : إن برنامج الحكومة هو « تعليم عال للجميع » ، فكل شاب وفتاة يبلغان الثامنة عشرة من عمرهم فى الولايات المتحدة لابد أن تتاحَ لهم فرصة دخول الجامعة .

وفى حديث للتليفزيون الإسرائيلى ، أشار « شيمون بيريز » إلى أنهم يكرسون الدولة اليهودية ، وأن دولا قريبة منهم تكرس الدولة الإسلامية ، وقال « فإذا كانت الدول التى تكرس الدين الإسلامى فى هذه المنطقة تملك الثروات الطبيعية والبترولية ، فإننا نستطيع أن نحسمَ الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم ، وعن طريق الثروة البشرية التى نملكها ، وإتاحة التعليم الجامعى لكل فتى وفتاة فى إسرائيل » . ياترى هل توقظ هذه المقولة أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج من غفوتها التى طالت ، ومن فرقتها التى هانت ، وتجمع كلمتها على كلمة حق وصحوة استنارة ؟

ونجد أن المفكرين عندما يتحدثون عن تقويم قدرات الدول المختلفة يضعون فى اعتبارهم نسبة ومستويات التعليم ، ففى إنجلترا تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة جامعية من شاغلى مناصب الإدارة العليا ٢٤٪ فقط ، مقارنة بـ ٦٢٪ فى ألمانيا ، و٨٥٪ فى كل من أمريكا واليابان .

والإحصاءات تثبت أن أمريكا واليابان لديهما أعلى معدلات من العلماء والمهندسين ، فمن بين كل مليون مواطن يوجد فى اليابان (٣٥٠٠) عالم ، وفى أمريكا (٢٥٠٠) عالم ، وفى أوروبا (١٥٠٠) عالم ، كما يوجد فى كل من أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية (٢٥٠) عالم ، وبعض الدول الإفريقية (٥٠) عالما .

وعندما نرصد الإحصاءات – أيضا – على مستوى العالم ، نجد أن التعليم الجامعى وصل إلى ٦٤٪ من الشريحة العمرية فى أمريكا ، و٦٣٪ فى كندا ، و٦٢٪ فى فنلندا ، وأكثر من ٥٠٪ فى اليابان ، ومن ٣٠٪

– ٤٠٪ كحد أدنى فى معظم دول أوروبا ، وفى إسرائيل ٣٥ر٥٪ ، وفى مصر مازالت النسبة ١٩٪ . واليوم – فى هذا الصراع الرهيب – لابد أن تكون الجامعة هى القوة الأساسية التى تحدث التقدم .

وإذا كان التعليم الأساسى الركيزة الأساسية فى بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة ، واستيعاب آليات التقدم ، وتفهم لغة العصر ، فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة ، والمعلوماتية المتسارعة الخطى ، تفرض بل وتحتم ألا يكون التعليم الجامعى والعالى مقصورا على الصفوة فقط ، كما كان من قبل . ففى الوقت الذى كان فيه اكتشاف تكنولوجيات جديدة يشكل الميزة التنافسية لأية دولة ، كان يمكن قصر التعليم العالى والمتميز على نسبة ١٥٪ – ٢٠٪ من الشباب فقط . أما الآن ، فإنه من المحتم أن يشمل القاعدة العريضة المنخرطة فى التعليم ، وذلك ؛ لأن الميزة الحدية للإنتاج أصبحت تتمثل فى اكتشاف أساليب تكنولوجية جديدة لتطبيق اكتشافات قائمة ، واكتشاف أساليب حديثة متطورة لما سبق اكتشافه من قبل . ومن هنا ، فإنه من الضرورى أن يشمل التعليم العالى والمتميز القاعدة العريضة العاملة فى خطوط الإنتاج ، والتى تتحمل مسئولية تطبيق خبراتها وقدراتها المتميزة فى عملية الإنتاج نفسها . وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت هذه القاعدة العريضة (أى حوالى ٥٠٪ – ٦٠٪ من الشباب) قد تأهلت لذلك بحصولها على المؤهل الجامعى أو العالى ؛ لأننا فى مواجهة موقف سيصبح فيه التعليم الجامعى هو التعليم الأساسى .

وإذا ما نظرنا إلى اليابان ، نجد أنها تتصف وفقا لكل المعدلات العالمية بنظام تعليمى ممتاز ، ومع ذلك ، فقد بدأت فى السنين الأخيرة تراجع

نفسها ، وبدأت تحدث تغييرًا حقيقيًا فى سياسة التعليم ؛ لأن اليابانيين فطنوا إلى أنهم قد استطاعوا نقل التكنولوجيا الحديثة وتقليدها ، وأنهم فى حاجة ملحة – الآن – إلى الابتكار والمبادأة ، وهناك جدل ونقاش واسع فى اليابان حول تغيير السياسة التعليمية .

فهل يمكن أن نتجاهل هنا فى مصر هذه الحركة العالمية فى التطوير ونحن نواجه أزمة حقيقية فى التعليم ، **عبر عنها الرئيس محمد حسنى مبارك بصدق سنة١٩٩١م ، حينما قال : إن أزمة التعليم قد مست المدرسة والمعلم والمنهج والطالب ، وأنه برغم كل الجهود المخلصة التى بذلت ، فإن الحصيلة النهائية مازالت قاصرة عن تحقيق آمال هذا الشعب .**

فهل يمكن –فى ظل نظام عالمى جديد له قواعده الصارمة– أن نقف بمعزل عن الآخرين ؟ وهل يمكن – فى ظل سقوط الحواجز والسدود –أن نعزل أنفسنا ، وألا نقبل التغييرات التى حدثت فى مواجهة رياح الديمقراطية ، وحرية الإنسان ، وأن نغمض أعيننا عن هذه التغييرات الجوهرية التى أسقطت إمبراطوريات ومحت مذاهب ، وأحدثت ثورة نشاهدها اليوم فى كل مكان من العالم ؟ وكيف يمكن أن نحقق المواجهة ؟ أو كيف يمكن أن نوفق بين المتناقضات التى تحدث من حولنا ، كرياح الديمقراطية ، وحرية الفكر ، وحرية الإنسان ، ودعاوى التطرف والإرهاب الفكرى ؟ كيف يمكن أن نوفق بين النظام الإنتاجى العالمى الجديد ، وهو إنتاج كثيف المعرفة ، شديد السرعة ، إنتاج يصمم لمجابهة أو تلبية احتياجات طائفة محددة من المستهلكين الذين تتغير أذواقهم واحتياجاتهم من فترة لأخرى ، وتلقى على خطوط الإنتاج عبئا هائلا ، حيث يتحتم عليها المرونة ،

والتطوير السريع ، والتكيف ، لملاحقة الأذواق أو الطلبات المتغيرة ، فى سرعة شديدة ، ودون توقف ، وذلك بتوقف – أيضا – على تدفق المعلومات اللازمة إلى خطوط الإنتاج من الأسواق والمستهلكين مباشرة . أقول : كيف يمكن أن نوفق بين هذا النظام الإنتاجى العالمى الجديد الذى يعتمد على اقتصاديات السوق وآلياته ، وبين نظام تعليمى تقليدى عانى كثيرا من نقص الاعتمادات ومحاولات الاختراق ودعاوى الجمود ؟ كيف يمكن أن نوفق بين كل هذه المتناقضات ؟ كيف يمكن أن نرتفع إلى مستوى المسئوليات ، وأن نواجه هذه التحديات ؟

إن العالم كله يتجه اليوم إلى عصر الكيانات الكبيرة ، حيث تتكامل الإمكانات بين دول مجتمعة ، كالسوق الأوربية المشتركة ، ودول شرق آسيا .

ونحن فى عالمنا العربى بما يملكه من ثروات ضخمة وإمكانات هائلة ، ومقومات طبيعية لتشكيل وحدة عربية – يجب أن نهيئ لتواجد مؤثر وقوى فى عالم اليوم . فلعله قد آن الأوان لتحويل موارد وثروات العالم العربى من ثروات متآكلة مع الزمن فى الخزائن أو أقبية البنوك ، أو ودائع تضيع مع ريان جديد أو سوق مناخ مستحدث – وذلك فضلا عن تعرضها للنضوب من عام إلى آخر بحكم طبيعتها ومكوناتها الطبيعية كموارد أولية كالبترول والمواد الخام – إلى العملة الجديدة النادرة القابلة للاستثمار المتجدد ، عملة القرن الحادى والعشرين ، المتمثلة فى العلم والمعلومات ، والتى تمثل الرصيد الحقيقى القومى فى القرن القادم . إن هذا الاستثمار يتجه إلى العلم والمعرفة ، حيث تسود التكنولوجيا فائقة الصغر ، والمواد الجديدة ، والطاقة المتجددة ، وطاقة الفضاء ، بديلا عن الثروة التقليدية ومصادر الطاقة الملوثة للبيئة كالبترول

والزراعة ، والإنتاج الحيوانى ، وحيث تتفتح آفاق جديدة هائلة لنوعيات من الإنتاج ، تتغلب على ماعداها كما ونوعا . ويكفى أن أشير إلى أن ما يحتويه سنتيمتر واحد فى الفضاء من الطاقة يزيد بأضعاف مضاعفة على أى مادة أخرى ، وذلك فضلا عن أنها طاقة غير ملوثة للبيئة ، هذا التلوث البيئى الذى تتفاقم عواقبه الوخيمة يوما بعد يوم على مستوى العالم كله شرقه وغربه .

إن ثورة المعلومات ، والتكنولوجيا فى العالم ، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية ، لنلحق بركب هذه الثورة ؛ **لأن من يفقد فى هذا السباق العلمى والمعلوماتى مكانته ، لن يفقد فحسب صدارته ، ولكنه سيفقد قبل ذلك إرادته ، وهذا احتمال لا نطيقه ، ولا يصح أن نتعرض له .**